الإرشادات حول
مصير الحيوانات المصادرة

كما أقرها

مجلس الإتحاد العالمي لصون الطبيعة

IUCN
The World Conservation Union

الإرشــادات حـول
مصير الحيوانات المصــادرة

كمـا أقـرهـا مجلس الاتحـاد العـالمي لصــون الطبيعــة
لجنــة حـفـظ النـوع - المجموعـة المتخصصـة
بـإعـادة تـوطين الأنـواع الفطريـة

الناشر : IUCNمجلس الاتحاد العالمي لصون الطبيعة، غلاند، سويسرا
وهيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وتنميتها، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

حقوق النشر : (2002مجلس الاتحاد العالمي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية
يسمح بإعادة نشر هذه المطبوعة لأغراض علمية وغير تجارية بدون إذن مسبق من الناشر بشرط ذكر كامل للمصدر.

لا يسمح بإعادة نشر هذه المطبوعة للبيع أو لأ غراض تجارية أخرى بدون إذن مسبق من الناشر.
ان تحديد أي جهة جغر افية في هذا الكتيب وتقديم الأدلة لا يتضمن تعبيراً عن أي رأي من قبل مجلس الاتحاد العالمي لصون الطبيعة وهيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وتنميتها بخصوص الوضع الشرعي لأي دولة أو اقليم أو منطقة أو السلطات المسؤولة فيها أو بخصوص تقييد من حدودها الجغرافية.
ان الآراء المذكورة في هذه المطبوعة لا تعكس بالضرورة آراء مجلس الاتحاد العالمي لصون الطبيعة أو هيئة أبحاث البيئة و الحياة الفطرية وتنميتها.

تنويه : الإرشادات حول مصير الحيوانات المصادرة (2002 م(
إعداد مجلس الاتحاد العالمي لصون الطبيعة / لجنة حفظ النوع - المجموعة المتخصصة بإعادة توطين الأنواع الفطرية، غلاند، سويسرا
وهيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وتنميتها، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

رقم الطلب الدولي: (ISBN) X-0622-8317-2

صور الغلاف :الـغـزال -سيلفين سوستير
النمـر العربـي -اكسافيبه إشاكر
المهـا العربـي -فريدريك لوني
طائر الحبـارى -اكسافيبه إشاكر
صورة الوسط:
الشيتا الإفريقية -هيئة البيئة والمحميات الطبيعية، الشارقة

إصـــدار: هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وتنميتها
أبوظبي، الامارات العربية المتحدة

يمكن الحصول على نسخ من : هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وتنميتها
ص.ب: 45553 - أبوظبي، الامارات العربية المتحدة
هاتف : 971-2-6817171+ - فاكس : 971-2-6810008+
بريد الكتروني: Flaunay@erwda.gov.ae
PSoorae@erwda.gov.ae
صفحة الانترنت: www.erwda.gov.ae

اختصـــارات:
IUCN -مجلس الاتحاد العالمي لصون الطبيعة
RSG -المجموعة المتخصصة بإعادة توطين الأنواع الفطرية
ERWDA -هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وتنميتها

هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وتنميتها:

انشئت هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وتنميتها في عام 1996م بموجب القانون رقم (4) لسنة 1996م والمعدل بالقانون رقم (1) لسنة 1997 والصادرين عن صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

تهدف الهيئة إلى حماية البيئة والحياة الفطرية وتنوعها البيولوجي ومراقبتها. وتقديم الاقتراحات والتوصيات وإجراء الدراسات والبحوث اللازمة للحفاظ عليها وتنميتها، ويتم ذلك من خلال البحث العلمي ووضع السياسات المناسبة والتوعية البيئية اللازمة للوصول إلى التنمية المستدامة التى تحافظ على سلامة البيئة لهذا الجيل والأجيال القادمة.

IUCNمجلس الاتحاد العالمي لصون الطبيعة

تأسس الاتحاد العالمي لصون الطبيعة عام 1948 م ليضم دولاً و هيئات حكومية والعديد من المؤسسات غير الحكومية في شراكة عالمية فريدة تضم أكثر من 935 عضواً ينتمون الى 138 دولة.

يسعى الاتحاد العالمي الى تشجيع ومساعدة المجتمعات في جميع أنحاء العالم للحفاظ على سلامة تنوع الطبيعة والتأكد من أن اي استعمال للموارد الطبيعية يتم بطريقة سليمة وتساهم بالحفاظ على حياة فطرية مستدامة.

يعتمد الاتحاد العالمي لصون الطبيعة على أعضائه وشبكة الاتصالات والشركاء لتطوير قدراتهم ودعم الاتحادات العالمية للحفاظ على الموارد الطبيعية على المستوى المحلي والاقليمي والدولي.

الإرشادات حول
مصير الحيوانات المصادرة

الخلاصة التنفيذية 5
بيان المبادئ 7
بيان الحاجات 7
خيارات الإدارة 8
الخيار الأول - الأسر 9
الأسر - البيع، القرض أو الهبة 9
الأسر - الفوائد 10
الأسر - المخاوف 10
الخيار الثاني - إعادة الحيوانات إلى البرية 11
إعادة الحيوانات إلى البرية - الفوائد 12
إعادة الحيوانات إلى البرية - المخاوف 12
الخيار الثالث - القتل الرحيم 14
القتل الرحيم - الفوائد 14
القتل الرحيم - المخاطر 15
وضع الأطر الضرورية 15
تحليل تسلسل القرارات 15
تحليل تسلسل القرارات - الأسر 16
تحليل تسلسل القرارات - إعادة الحيوانات إلى البرية 18
الوثائق ذات الصلة 21
الملاحق 22
الملحق 1 - تسلسل القرارات الخاصة بخيارات السر
الملحق 2 - تسلسل القرارات الخاصة بإعادة الحيوانات إلى البرية
الملحق 3 - الاتصالات الرئيسية

الخلاصة التنفيذية

تصادرُ السلطات المحلية والإقليمية والوطنية الحيوانات البرية الحية لأسباب مختلفة. وفي الوقت الذي تتم عملية مصادرة تلك الحيوانات، يتوجب على السلطات أن تتصرف بها تصرفاً مسؤولاً وفي الوقت المناسب وبالطريقة الفعالة. وتؤثر القوانين السائدة والممارسات الثقافية والأوضاع الاقتصادية على القرارات المتعلقة بالتصرف الملائم بالحيوانات المصادرة. وفي سياق حفظ الأنواع، هنالك عدة خيارات محتملة من الممكن اعتمادها:

(1) إبقاء الحيوانات في الأسر بقية حياتها الطبيعية؛
(2) إعادة الحيوانات إلى البرية؛
(3) القتل الرحيم أي بدافع الإنسانية؛

تبحث الإرشادات الخاصة بمصير الحيوانات المصادرة كما أقرها مجلس الاتحاد العالمي لصون الطبيعة في المنافع والمخاطر التي ينطوي عليها كل خيار من هذه الخيارات.

وينبغي أن تتم قراءة هذه الإرشادات بالتزامن مع إرشادات الاتحاد العالمي الخاصة بإعادة توطين الأنواع الفطرية (الاتحاد العالمي لصون الطبيعة 1998)، الملحقة بهذه الدراسة؛ كما ينبغي قراءتها بالرجوع إلى إرشادات اتفاقية سايتس (الاتجار الدولي بالأنواع الحيوانية والنباتية البرية المهددة بالانقراض) بشأن كيفية التعامل مع الأنواع الحية المصادرة المُدرجة في الملاحق (قرار المؤتمر 10,7) وإرشادات الاتحاد العالمي الخاصة بتجنب فقدان التنوع البيولوجي نتيجة الغزو البيولوجي.

إعادة الحيوانات المصادرة إلى البرية: غالباً ما يعتبر هذا الخيار الأكثر قبولا من قبل الأجهزة المصادرة كما أنه قد يكسب تأييداً شعبياً قوياً. إلا أن خطوة كهذه تثير مخاطر ومشاكل فعلية ولا ينتج عنها عموماً سوى منافع قليلة. وتشمل هذه المخاطر والمشاكل على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

(1) يكون معدل وفيات الحيوانات التي تم إطلاقها من الأسر مرتفعاً بشكل عام. فالثدييات والطيور المصادرة التي وقعت في الأسر وهي فتية لا تكون قد اكتسبت المهارات التي تحتاجها للبقاء على قيد الحياة في البراري، كما يمكن أن تكون حيوانات أخرى قد وهنت أو تأثرت من العيش في الأسر وضعفت قدرتها على البقاء حيةً. وأخيراً، تتضاءل فرصة البقاء على قيد الحياة بالنسبة إلى الحيوانات التي يتم إطلاق سراحها في موقع لا يناسب بيئة ذلك النوع أو سلوكه.
(2) قد تصبح الحيوانات التي يتم إطلاقها في البراري خارج مجال انتشارها الطبيعي- في حال بقيت على قيد الحياة - مؤذية أو عدوانية. وتعتبر الآثار المترتبة من الأنواع الغريبة العدوانية سبباً رئيسياً من أسباب فقدان التنوع البيولوجي لأنها تنافس الأنواع المحلية وتهدد بطرق أخرى السلامة البيئية للمواطن التي تستقر فيها.
(3) بما أن الحيوانات البرية المصادرة كانت عرضة للاتجار أو للحجز مع سواها من الحيوانات البرية غالباً ومع حيوانات مدجّنة أحياناً، فمن المحتمل أن تكون قد تعرضت للإصابة بأمراض وطفيليات. وفي حال أعيدت هذه الحيوانات إلى البرية، قد تنقل الأمراض إلى غيرها من الحيوانات البرية فتتسبب بالتالي بمشاكل خطيرة ودائمة أحياناً.
(4) في الكثير من الأحيان، تُنقل الحيوانات البرية المصادرة بعيداً عن موقع أسرها وتتناقلها جهات كثيرة مرات عدة بحيث يصبح مصدرها الفعلي غير معروف. بالتالي قد يستحيل أو يصعب تحديد موقع مناسب لإعادتها إلى البرية يلبي احتياجاتها البيئية وتركيبتها الجينية والخصائص الأخرى الهامة لتقليص المخاطر إلى حدها الأدنى (مثل التنافس والتهجين) بالنسبة إلى مجموعات الحيوانات البرية المتواجدة في موقع الإطلاق.
(5) في الحالات التي يكون فيها مصدر الحيوانات معروفاً، يمكن أن يكون المجال البيئي الذي أخلاه هذا الحيوان قد شغلته حيوانات أخرى. وقد يُلحق استبدال الحيوان بالنظام البيئي المزيد من الاضطراب غير المرغوب فيه.
(6) تعتبر البرامج الجادة لإعادة الحيوانات إلى البرية (راجع الاتحاد العالمي لصون الطبيعة 1998) مساعي طويلة المدى تتطلب موارد بشرية ومادية كبيرة؛ وبالتالي، فقد تحجب هذه البرامج الموارد الضئيلة المتوفرة عن نشاطات حماية أخرى أكثر فعالية.

لكي تتماشى إعادة الحيوانات المصادرة إلى البرية مع مبادئ صون الطبيعة وممارساتها، ينبغي عليها:

أ) أن تتم في موقع خارج عن مجالها الطبيعي فقط في حال كانت هذه العملية مطابقة لإرشادات الاتحاد العالمي لصون الطبيعة الخاصة بإعادة التوطين لأغراض الحفظ، و

ب) أن تُمارس فقط في الحالات التي تكون فيها للحيوانات قيمة بيئية كبيرة و/أو في حال شكّل إطلاق سراحها جزءاً من برنامج إداري معين. ويجب أن يقترن إطلاق الحيوانات في البرية بإجراء الكشف البيطري والمراقبة الضرورية لمعالجة أي آثارٍ سلبية محتملة، كما هو مذكور في الإرشادات العامة بإعادة توطين الأنواع الفطرية كما أقرها الاتحاد العالمي لصون الطبيعة 1998.

إبقاء الحيوانات البرية المصادرة في الأسر: هو خيار واضح - ويعتبر في معظم الأحيان البديل المفضل على إعادة الحيوانات إلى البرية. وبالتأكيد يتعين إعادة الحيوانات إلى مالكيها في حالات السرقة. وعلى الرغم من تعدد الخيارات الممكن اعتمادها لإبقاء الحيوانات في الأسر، إلا أن لكلٍّ منها تكاليفه ومخاطره.

- بما أنه من المحتمل أن تكون الحيوانات المصادرة قد تعرضت للأمراض والطفيليات، فمن الجائز - في حال أسرها - أن تنقل الأمراض إلى سواها من الحيوانات الأسيرة متسببةً بمشاكل خطيرة ودائمة أحياناً.
- قد يستغرق العثور على مكان ملائم لإيواء الحيوانات المصادرة وقتاً طويلاً. كما أن العناية بالحيوانات خلال هذه الفترة قد تكون باهظة التكاليف.
- للحيوانات البرية متطلبات غذائية خاصة كما أنها تحتاج إلى رعاية معينة. فالعناية بالحيوانات البرية المصادرة لمدة قصيرة أو طويلة تستلزم مساحةً وموارد مالية وخبرة غير متوفرة بسهولة في العديد من الدول.
- إن انتقال الملكية من الهيئة الحكومية المصادِرة إلى كيان خاص - سواء كان مركز رعاية خاص أو غير تجاري أو تجاري - قد يثير مسائل قانونية وأخلاقية معقدة تصعب معالجتها، وتستغرق وقتاً طويلاً. إن بيع أو انتقال الملكية يمكن - أو يُنظر إليه على أنه يمكن أن يزيد الطلب على هذه الحيوانات - فتتفاقم بالتالي المخاطر التي يمكن أن تلحق بالأنواع من جراء الاتجار بها، كما يعطي الانطباع أن الحكومة تتغاضى عن الاتجار غير المشروع أو غير النظامي أو، في حال البيع الفعلي، أنها تستفيد من هذا الاتجار.

بالإضافة الى تجنب المخاطر التي قد تلحق بالحيوانات البرية نتيجة إعادتها الى الطبيعة، فإن إبقاء الحيوانات المصادرة في الأسر يوفر مجموعة من الفوائد، منها:

- يمكن استخدام الحيوانات المصادرة لتوعية العامّة حول الحياة البرية وحفظ الأنواع وحول نتائج الاتجار بالحيوانات البرية الحية.
- يمكن أن تساهم الحيوانات المصادرة الموضوعة في الأسر في توفير مخزون للإكثار لحدائق الحيوانات والأحواض المائية وسواها من المرافق، مما قد يؤدي إلى تخفيض الطلب على أسر حيوانات من البراري، على الرغم من إمكانية حدوث العكس.
- في حالات خاصة التي يكون فيها مصدر الحيوانات المصادرة معروفاً، يمكن أن تؤمن النواة ومخزون الإكثار لبرامج إعادة التوطين المحتملة.
- يمكن أن تستخدم الحيوانات المصادرة لسلسلة من برامج البحوث والتدريب والتعليم غير العدوانية التي تعود بمنافع هامة على عملية حفظ النوع.

القتل الرحيم: يجب اعتباره بديلاً صالحاً عن إبقاء الحيوانات في الأسر أو إعادتها إلى البرية. وعلى الرغم من أن اللجوء إلى القتل الرحيم قد يبدو مخالفًا لما يعتبره الإنسان بديهيًّا، إلا أنه من حيث تعريفه، عمل إنساني رفيق قد يتماشى كلياً مع اعتبارات رعاية الحيوانات وراحتها. إضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن العديد من السلطات المصادرة تبدي حذرها من النقد الذي يثيره قرار اللجوء إلى القتل الرحيم للقضاء على الحيوانات المصادرة، إلا أن العديد من الأسباب يبرر استخدامه، من ضمنها الآتي:

- في العديد من الحالات - إن لم نقل معظمها - يوفر خيار القتل الرحيم البديل الأكثر إنسانية للتصرف بالحيوانات البرية المصادرة.
- يقضي القتل الرحيم على المخاطر الجينية والبيئية والمخاطر الأخرى التي قد تتعرض لها الحيوانات البرية والأنظمة البيئية من جراء إعادة الحيوان إلى البرية.
- يقضي القتل الرحيم على خطر انتشار الأمراض بين الحيوانات البرية أو الأسيرة.
- غالبا ما يشكل القتل الرحيم الخيار الأقل كلفةً.

إن وضع إطار شامل للسياسة اللازم اتباعها مع تحديد الإجراءات الخاصة الواجب على سلطات المصادرة اتخاذها من شأنه أن يسهل النظر في الخيارات الثلاثة المذكورة آنفاً للتصرف بالحيوانات بما في ذلك المسائل المنطقية والقانونية والأخلاقية التي يتوجب على هذه السلطات معالجتها.

الإرشادات حول مصير الحيوانات المصادرة كما أقرها الاتحاد العالمي لصون الطبيعة

بيان المبادئ

عندما تصادر السلطات الحكومية الحيوانات البرية الحية،1 تتحمل هذه السلطات مسؤولية التصرف بها على النحو الملائم. وفي إطار صون الطبيعة، وضمن حدود القانون المحلي والدولي، ينبغي على القرار النهائي المتعلق بالتصرف بالحيوانات المصادرة أن يحقق أهدافاً ثلاثة هي: 1) رفع قيمة المنفعة من حفظ الحيوانات إلى حدها الأقصى2 من دون أن يعرض للخطر بأي شكل من الأشكال صحة أو سلوك أو الخصائص الجينية أو وضع حفظ الأنواع البرية أو الأسيرة أو أي كائن حي بري آخر؛ 2) إحباط أي اتجار غير مشروع أو غير نظامي3 بالأنواع؛ و 3) توفير حل إنساني سواء أكان يقضي بإبقاء الحيوانات في الأسر أو إعادتها إلى البرية أو اللجوء إلى القتل الرحيم للقضاء عليها.

بيان الحاجات

لقد أدت الأنظمة المتزايدة الخاصة بالاتجار بالحيوانات البرية ووضع هذه القوانين والأنظمة موضع التنفيذ إلى ازدياد عدد الحيوانات البرية الحية التي تصادرها الأجهزة الحكومية نتيجةً لعدم الالتزام بهذه الأنظمة. وفي بعض الحالات، تكون المصادرة نتيجة الاتجار غير المشروع العلني، كما تأتي المصادرة أحيانا نتيجة مخالفات أخرى.

ومع أن عدد الحيوانات المصادرة يكون ضئيلاً في بعض الحالات، إلا أن عددها في حالات أخرى يبلغ المئات أو يتخطاها. إن العدد الكبير وحاجة الحيوانات إلى الرعاية وضرورة التصرف بها على نحوٍ مسؤول قد أخضع السلطات المصادرة لضغوطٍ كبيرة، علماً أن العديد من هذه السلطات يفتقر إلى الموارد الفنية أو المالية أو البشرية أو إلى الأطر الضرورية لمعالجة هذه الأوضاع على النحو المناسب.

وقد جرت العادة في العديد من الدول عموماً على وهب الحيوانات المصادرة4 إلى حدائق الحيوانات أو الأحواض المائية. إلا أن هذا الخيار يبدو أقل قابلية للتطبيق، ذلك أن حدائق الحيوانات والأحواض المائية لا تتسع بشكل عام للأعداد الكبيرة من الحيوانات التي تصبح متوفرة من جراء عمليات المصادرة. وبالإضافة إلى الموارد اللازمة لإيوائها وإحاطتها بالرعاية البيطرية وسواها، فإن هذه المؤسسات لا تولي عادةً اهتماماً كبيراً بالأنواع الشائعة التي يتألف منها قسم كبير من الحيوانات الفطرية المصادرة. وقد أقرت الدوائر الدولية المعنية بحدائق الحيوانات أن وضع الحيوانات ذات القيمة الحفظية المتدنية في أقفاص محدودة المساحة قد يعود بالفائدة على تلك الحيوانات إلا أنه قد يقلل من جهود المحافظة على الأنواع ككل، لذلك تقوم بتحديد الأولويات بما يتلاءم مع مساحة الأقفاص المتوفرة (المنظمة العالمية لحدائق الحيوانات/ الجمعية المتخصصة بالتربية الحفظية 1993) مما يخفض بالتالي قدرتها على استقبال حيوانات مصادرة.

لقد ازداد الميل إلى معالجة المشاكل الناتجة عن التصرف بالحيوانات المصادرة من خلال إعادتها إلى البرية. وفي بعض الحالات، تم إطلاق الحيوانات المصادرة لتنضم إلى الحيوانات البرية المستوطنة بعد عملية تقييم دقيقة ومع مراعاة الإرشادات العامة السائدة (الاتحاد العالمي لصون الطبيعة ،1987 الاتحاد العالمي لصون الطبيعة 1998). وفي حالات أخرى، لم يجرِ تنظيم عمليات إطلاق سراح الحيوانات تنظيماً دقيقاً فجاءت غير منسجمة مع أهداف الحفظ العامة والاعتبارات الإنسانية. وتكون الحيوانات التي يتم إطلاقها في مواطن غير مناسبة محكومة عادةً بالموت جوعاً أو بالهلاك بسبب عوامل أخرى لا تكون الحيوانات مجهزة لمحاربتها أو التكيف معها. وبالإضافة إلى المخاوف الإنسانية، فإن إطلاق الحيوانات لتنضم إلى المجموعات البرية المستوطنة قد يرتب نتائج حفظ سلبية للغاية من خلال تعريض الحيوانات البرية الموجودة للخطر للأسباب التالية.

(1) قد تصبح الحيوانات التي يتم إطلاقها خارج مجال انتشارها الطبيعي مؤذية أو عدوانية، فتهدد بالتالي الزراعة وسواها من القطاعات والأنواع المحلية والسلامة البيئية للمنطقة التي تستقر فيها. وتعتبر الأنواع الغريبة العدوانية سبباً رئيسياً لفقدان التنوع البيولوجي.

(2) يمكن أن تسارع حيوانات أخرى إلى إشغال البيئة الطبيعية التي عاش فيها سابقاً الحيوان المصادر. وبالتالي فقد يؤدي إطلاق الحيوان المصادر إلى إحداث المزيد من الاضطراب في بيئة الحيوان الاجتماعية.

(3) يمكن أن تنتشر الأمراض والطفيليات التي تصيب الحيوانات المصادرة خلال مدة أسرها لتطال الحيوانات البرية الموجودة في حال إطلاق هذه الحيوانات المصابة.

(4) إن إطلاق الحيوانات المصادرة بين المجموعات المستوطنة أو في مناطق قريبة من مجموعات مستوطنة لا تنتمي إلى الجنس نفسه أو الأنواع الفرعية نفسها ينتهي إلى اختلاط سلالات جينية مختلفة.

(5) يمكن للحيوانات الأسيرة - لاسيما غير البالغة منها - أن تكتسب سلوكاً غير ملائم من حيوانات تنتمي إلى أنواع أخرى، و/أو أن تخسر سلوكاً معيناً أو أن تعجز عن تطوير السلوك الكامل الضروري لبقائها حيةً في البراري، كما أنه من الممكن أن يؤدي إطلاق الحيوانات إلى تهجينٍ بين الأنواع وهي مشكلة ينبغي تجنبها.

على ضوء هذه الاتجاهات، يُلاحظ ارتفاع الطلب المتزايد والحاجة الملحة للحصول على المعلومات والنصائح حول الاعتبارات المتعلقة بتحديد مصير الحيوانات المصادرة على النحو الملائم، كما تشتد الحاجة إلى توفر الخبرة والمساعدة الفنيتين في تقييم المسائل البيطرية والزراعية وسواها من المسائل الواجب معالجتها في هذا السياق. ولما كانت الأطراف المشاركة في اتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع الحيوانية والنباتية البرية المهددة بالانقراض تقر بهذه المشكلة، فقد اعتمدت إرشادات خاصة بالتصرف بالحيوانات الحية المصادرة من الأنواع المدرجة في الملاحق (قرار المؤتمر 10,7) قابلة للتطبيق على النباتات والحيوانات معاً. ولقد بنيت هذه الإرشادات على الإرشادات التي وضعتها اتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع الحيوانية والنباتية البرية المهددة بالانقراض وتكملها بحيث يمكن تطبيقها على نطاق أوسع على الحيوانات المصادرة وفي حالات المصادرة.

ليس التصرف بالحيوانات المصادرة عملية بسيطة أو مباشرة. ولا تكون الطريقة المثلى واضحة أو تؤدي الى إجراء ينعكس إيجابيا على أهمية الحفظ إلا في حالات نادرة. لذلك، ظلت خيارات التصرف بالحيوانات المصادرة تتأثر لمدة طويلة بنظرة الجمهور الذي يرى أن إعادة الحيوانات إلى الطبيعة تمثل الحل الأمثل لراحة الحيوان وحفظه معاً.

إلا أن مجموعة الدراسات العلمية المتزايدة عن إعادة توطين الحيوانات الأسيرة إضافة إلى طبيعة وديناميةالأمراض التي تصيب الحيوانات البرية وطبيعة ومدى المشاكل المرتبطة بالأنواع العدوانية تشير إلى أن هذه الخطوات قد تكون الخيارات الأقل ملاءمة لأسباب عديدة، بما فيها تلك التي جرى تعدادها آنفاً.

ويقضي هذا الإقرار بإعادة النظر بدقة في الخيارات المتاحة أمام سلطات المصادرة للتصرف بالحيوانات.

خيارات الإدارة

تبرز الحاجة، عند اتخاذ القرارات الخاصة بكيفية التصرف بالحيوانات المصادرة، إلى التحقق من معاملة الحيوانات بإنسانية ومن الحفاظ على الحيوانات البرية الموجودة وراحتها. وتقع خيارات التصرف بالحيوانات في ثلاث فئات رئيسية هي:

(1إبقاء الحيوان (الحيوانات) الأسير(ة) في الأسر؛

(2إعادة الحيوان (الحيوانات) المعني(ة) إلى البرية؛

(3القتل الرحيم

وضمن منظور حفظ الأنواع، فإن حالة الأنواع المعنية ومدى توفرها أو انقراضها يتصدر جميع الاعتبارات عند النظر في خيارات التصرف بالحيوانات المصادرة.

وفي حال كانت الحيوانات من الأنواع المهددة بالانقراض أو إذا كانت تتمتع بقيمة حفظ عالية،5 ينبغي بذل جهود خاصة لتحديد إمكانية وكيفية مساهمتها في برامج لحفظ الأنواع.

إن كلفة وصعوبة إعادة الحيوانات إلى البرية كجزء من برنامج لحفظها (راجع الاتحاد العالمي لصون الطبيعة ،1998 المذكور في الملحق (4) أو إدارتها، أو البحث عن خيارات أسر معينة لا تجد لها عموماً أي مبرر إلا في حال كانت الأنواع ذات قيمة حفظ عالية. وتشكل كيفية تخصيص موارد لأعداد كبيرة من الحيوانات المصادرة التي تمثل أنواعاً شائعة إحدى المسائل الأساسية التي ينبغي على سلطات المصادرة معالجتها.

ويتوقف تقرير الخيار اللازم اعتماده في التصرف بالحيوانات المصادرة على عوامل قانونية واجتماعية واقتصادية وبيولوجية مختلفة. ويهدف "تسلسل القرارات" الواردة في هذه الإرشادات إلى تسهيل النظر في هذه الخيارات. وقد صُمم هذا التسلسل بحيث يصلح استخدامها في ما عنى الأنواع المهددة بالانقراض وتلك الشائعة، لكنها تشير إلى أن القيمة الحفظية للأنواع لها الاعتبار الأول الذي يؤثر على الخيارات المتاحة في تقرير مصير هذه الأنواع. وينبغي أن تكون شبكات الخبراء الدولية - مثل مجموعات اختصاصيي لجنة بقاء الأنواع التابعة للاتحاد العالمي لصون الطبيعة (انظر الملحق 3 للمزيد من التفاصيل حول كيفية الاتصال بها) - قادرة على مساعدة سلطات المصادرة في المشاورات حول كيفية التصرف السليم بالحيوانات المصادرة.

وفي بعض الأحيان، في حالة الاتجار الدولي، قد يُطلب إعادة الحيوانات المصادرة إلى بلدها أو موطنها الأصلي وقد تطلب سلطات ذلك البلد إعادتها. وقد وضعت اتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع الحيوانية والنباتية البرية المهددة بالانقراض (سايتس) إرشادات خاصة حول هذه المسألة من خلال قرار المؤتمر 10,7. وتجدر الإشارة إلى أنه يصعب في أغلب الأحيان تحديد الأصل الفعلي (بما في ذلك البلد الأصلي) للعديد من الحيوانات المعروضة للمتاجرة. كما أن التصرف النهائي بالحيوانات المصادرة لدى إعادتها إلى موطنها الأصلي يتطلب النظر في الخيارات نفسها المعروضة هنا. وتبرز الحاجة إلى تضافر الجهود لإعادة النظر في هذه الخيارات للتثبت من أن إعادة الحيوانات إلى موطنها لا تهدف فقط إلى إلقاء عبء معالجة هذه المسألة على عاتق البلد الأصلي.

الخيار الأول - الأسر

الحيوانات المصادرة هي حيوانات أسيرة وهنالك العديد من الخيارات لإبقائها في الأسر. ويمكن وهب هذه الحيوانات أو إقراضها أو بيعها إلى مراكز عامة أو خاصة، تجارية أو غير تجارية - أو إلى الأفراد - وفقاً للظروف والقواعد القانونية أو السياسية السائدة.

ويمكن التصرف بها إما في موطنها الأصلي (أو البلد المصدِّر) أو بلد المصادرة أو في بلد تتوفر فيه المنشآت المناسبة و/أو المتخصصة للأنواع أو الحيوانات المعنية. وفي حال أُبقيت الحيوانات في الأسر، بدلاً من إعادتها إلى البرية أو القضاء عليها بالقتل الرحيم، ينبغي توفير الظروف الإنسانية لها وأن تُحاط بالعناية المناسبة طيلة حياتها الطبيعية.

تشكل حدائق الحيوانات والأحواض المائية منشآت الأسر الأكثر شيوعاً لإيواء الحيوانات، إلا أن هذه المؤسسات غالباً ما تكون أقل استعداداً ورغبةً في استقبال هذه الحيوانات مما هو مفترض.

وبما أن معظم الحيوانات المصادرة هي من الأنواع الشائعة، ينبغي النظر في المجموعة الكاملة من خيارات الأسر. وتتضمن هذه الخيارات حدائق الحيوانات والأحواض المائية إضافة إلى التالي:

- **مراكز النجدة**، التي تم إنشاؤها خصيصاً لمعالجة الحيوانات المصابة أو المصادرة؛
- **مراكز العناية** لمدى الحياة المخصصة للعناية بالحيوانات المصادرة؛
- **الجمعيات المتخصصة** أو النوادي التي تهتم بدراسة الأنواع الفردية أو الجماعية والعناية بها (مثل الزواحف، والبرمائيات، والطيور). لقد أمّنت هذه الجمعيات سبيلاً للتصرف بالحيوانات المصادرة من خلال إيداعها لدى هذه الجمعيات أو الأعضاء الفرديين.
- **الجمعيات الإنسانية** التي أُنشئت للعناية بالحيوانات المتروكة والبحث عن مالكين لها، وقد تكون هذه الجمعيات في وضع يسمح لها بالمساعدة في إيداع أنواع الحيوانات المصادرة لدى أفرادٍ قادرين على إحاطتها بالعناية لمدى الحياة.
- **الشركات التجارية لتربية الحيوانات الأسيرة** التي قد تكون على استعداد لاستقبال الحيوانات والعناية بها وإشراكها في نشاطات التربية في الأسر. ومن المرجح أن تتوفر لهذه المنشآت - على الرغم من طبيعتها التجارية - الخبرة الفنية وسواها من الموارد للعناية بالحيوانات. وإضافة إلى ذلك، قد يؤدي تكاثر الحيوانات من خلال عمليات الإكثار في الأسر إلى تخفيض الطلب على الحيوانات التي يتم أسرها في البراري.5
- **المؤسسات البحثية** التي تحتفظ بمجموعات من الحيوانات الغريبة لاستخدامها في أنواع عديدة من الأبحاث (مثل الأبحاث السلوكية، البيئية، الفيزيولوجية، النفسية، الطبية والبيطرية). وفي الواقع فأن بعض برامج الأبحاث لها علاقة مباشرة بحفظ الأنواع. وتجدر الإشارة إلى أن المواقف المتخذة من تشريح الأحياء أو، في بعض الحالات، من الاستخدام الجائر للحيوانات في برامج البحوث مثل الدراسات على الحيوانات الأسيرة، يختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر وحتى ضمن البلد الواحد. وقد تؤثر هذه المواقف على مدى اعتبار هذه البرامج خياراً صالحًا للتصرف بالحيوانات المصادرة. ولكن تجدر الإشارة إلى أن نقل الحيوانات إلى المنشآت المعنية بالبحوث التي تجري ضمن ظروف إنسانية قد يشكل بديلاً يمكن اعتماده - وهو بديل قد يساهم في توفير معلومات حول حفظ الأنواع.

ويتوقف اعتماد أحد هذه الخيارات على القيمة الحفظية للحيوانات المعنية وحالتها وظروف الاتجار بنوعها وسواها من العوامل. وكقاعدة عامة، عندما تكون الحيوانات المصادرة ذات قيمة حفظية عالية، ينبغي بذل الجهود لوضعها في وحدة أسر تضمن توفرها لاستخدامها في جهود الحفظ على المدى الطويل، كما هي حال حدائق الحيوانات وبرامج البحوث التي تجري خارج الموضع الطبيعي أو أي برامج أو منشآت للإكثار في الأسر.

الأسر - البيع، القرض أو الهبة

يمكن إيداع الحيوانات في مؤسسة أو لدى فردٍ من الأفراد بطرقٍ عديدة: ومن المهم الآخذ بالاعتبار مسألتين في هذا السياق هما: ملكية الحيوانات و/أو ذريتها ودفع أية رسوم كجزء من انتقال الملكية. ويجب على الجهات المعنية المصادرة للحيوانات، سلطاتٍ كانت أم أفراداً أم منظمات، أن توضح ملكية هذه الحيوانات وذريتها، كما يتعين عليها أن تأخذ بعين الاعتبار النتائج المحتملة لدفع الرسوم من حيث نظرة الجمهور وتحقيق الهدف من عملية المصادرة وهو المعاقبة، وبالتالي الحد من الاتجار غير المشروع وغير النظامي. ويجب أن تؤخذ بالاعتبار النقاط التالية:

انتقال الملكية/الوصاية: يتعين على السلطة المصادرة أن تنظر في تضمين اتفاقية نقل الملكية أو الوصاية الشروط التي بموجبها يتم نقل الملكية، مثل أية قيود على الاستخدام (مثلاً العرض، التربية، الإكثار في الأسر، الأغراض التجارية أو غير التجارية) أو الواجبات المتعلقة بالاستخدام (جهود الإكثار) التي قد تتعرض لها الحيوانات إلا في حال وجود أحكام قانونية خاصة في هذا الشأن. وقد تتضمن هذه الاتفاقية شروطاً تتعلق بما يلي:

- النقل اللاحق للملكية أو الوصاية؛
- تغيير وجهة استخدام الحيوانات من قبل المالك أو الوصي الجديد؛ و
- نتائج انتهاك شروط نقل الملكية من جانب المالك أو الوصي الجديد.

دفع الرسوم: هنالك حالات تكون فيها مراكز الأسر على استعداد لإيواء الحيوانات المصادرة والتعهد بالعناية بها في حال قامت السلطات المصادِرة بتغطية هذه التكاليف. وفي الكثير من الأحيان، تسعى السلطات المصادرة إلى استعادة التكاليف التي تستلزمها العناية بالحيوانات قبل تقرير مصيرها من خلال فرض رسمٍ كجزءٍ من انتقال الملكية. ويطرح دفع الرسوم هذه مشكلة لأسباب عديدة بما في ذلك:

- قد يُضعف نتائج المصادرة كأداة رادعة؛

- قد يدفع الجمهور إلى الاعتقاد بأن السلطات المصادرة تؤيد أو تستفيد من الاتجار غير المشروع أو غير النظامي؛ أو
- وفقاً لمستوى الرسوم المقترح، قد يعيق تحديد الخيار الملائم لإبقاء الحيوانات في الأسر.

من المهم أن تكون السلطات المصادرة على استعداد للإعلان عن الظروف التي بموجبها تم نقل ملكية الحيوانات المصادرة والأسس التي ترتكز عليها أية دفعات مطلوبة - حيثما يقتضي الأمر.

الأســـر - الفـوائـد

بالإضافة إلى تجنب المخاطر المرتبطة بمحاولة إعادة الحيوانات المصادرة إلى البرية، هنالك فوائد عديدة من إيداع هذه الحيوانات في مركز يؤمن لها العناية مدى الحياة في ظل ظروف إنسانية. وتشمل هذه المنافع ما يلي:

أ) القيمة التثقيفية أي إمكانية عرضها أو استخدامها لأغراض أخرى؛

ب) (الارتياح الذي ينشأ عن ازدياد فرص بقاء الحيوانات على قيد الحياة؛ (
الاطمئنان إلى ازدياد فرص بقاء الحيوانات على قيد الحياة؛

ج) إمكانية استخدام الحيوانات في برنامج الإكثار في الأسر لاستبدالها بالحيوانات التي تؤسر في البراري كمصدر للاتجار؛

د) إمكانية إكثار الحيوانات في الأسر لإعادة إحيائها في البرية أو سوى ذلك من برامج الحفظ؛ و

هـ) إمكانية استخدامها في برامج الحفظ وسواها من برامج البحوث القيّمة.

الأســـر - المخـــاوف

تشمل المخاوف التي يثيرها وضع الحيوانات في الأسر ما يلي:

أ) **المرض**: من المحتمل أن تعمل الحيوانات المصادرة كناقل لأمراض تصيب الأنواع ذاتها وأنواع أخرى أسيرة. ولما كان كشف العديد من الأمراض غير ممكن، فإن الحجر الصحي الأكثر صرامة واختبارات كشف الأمراض الأوسع نطاقاً لا يمكن أن تؤكد سلامة وخلو الحيوان من المرض. وفي الحالات التي يعجز فيها الحجر الصحي عن تأكيد خلو الحيوان من الأمراض تأكيداً وافياً، يتوجب وفي هذه الحالة عزله لمدة غير محددة أو اللجوء إلى القتل الرحيم.

ب) **يمكن للحيوانات الأسيرة التي يُحتفظ بها خارج مجالها** البيئي أن تلوذ بالفرار وأن تصبح مؤذية أو عدوانية. فبعض الأنواع الغريبة التي أُدخلت عن غير قصد أصبحت عدوانية في الكثير من الدول، وألحقت أضراراً جسيمة بالزراعة والثروة السمكية ووسائل النقل وبالمجموعات الحيوانية المحلية أيضاً. والواقع أن تناقص أعداد المنك الأوروبي، الذي اعتبره الاتحاد العالمي لصون الطبيعة مهدداً بالانقراض، جاء في جزء منه نتيجة تعرضه للمنافسة من المنك الأميركي الذي فرّ من مزارع الفرو، كما لحقت الآثار السلبية بالسلاحف النهرية الأوروبية والآسيوية من جراء المنافسة التي تعرضت لها من السلاحف الأميركية الشمالية الحمراء الأذنين - المستوردة أساساً كحيوانات زينة.

ج) **كلفة الإيواء:** إن توفير المأوى والعناية البيطرية وسواها للحيوانات المصادرة يمكن أن يكون باهظ التكاليف؛ ونتيجة لذلك، قد يصعب تحديد المؤسسات أو الأفراد الراغبين بتحمل هذه التكاليف.

د) **احتمال تشجيع الاتجار غير المرغوب فيه:** كما رأينا سابقاً، فإن نقل ملكية الحيوانات المصادرة إلى الأفراد أو المؤسسات - سواء على سبيل القرض أو الهبة أو البيع، يطرح مشكلة يصعب حلها. وقد حاول البعض أن يحتج أن أي نقل لملكية الحيوانات المصادرة - تجارياً كان أم غير تجاري - يهدد بتشجيع سوق هذه الأنواع وإشاعة الاعتقاد بأن سلطات المصادرة متورطة في الاتجار غير المشروع أو غير النظامي. وينبغي قياس هذه المخاطر مقارنةً بالمنافع لاسيما المنفعة الناتجة عن تفضيل إبقاء الحيوانات في الأسر على إعادتها إلى البرية أو اللجوء إلى القتل الرحيم. ومن بين العوامل التي يمكن أخذها بالاعتبار في تحديد مدى تسبب انتقال الملكية - والبيع - بتشجيع الاتجار غير المشروع نذكر ما يلي:

(1) ما إذا كانت الحيوانات المعنية متوفرة للبيع المشروع في بلد المصادرة بكميات تجارية؛

(2) ما إذا كان بالإمكان منع تجار الحيوانات البرية المتهمين أو المدانين بجرائم متعلقة بالاتجار غير المشروع أو غير النظامي بالحيوانات البرية من شراء الحيوانات المعنية.

(3) القيمة المالية / التجارية للحيوانات المعنية.

وبالنسبة للعامل الأخير، تجدر الإشارة إلى أن تجربة بيع الحيوانات المصادرة تدل على أنه يستحيل عملياً التأكد من أن التجار المشتبه بهم أو المتورطين في عمليات اتجار غير مشروعة أو غير نظامية يمكن استبعادهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من شراء الحيوانات المصادرة.

وفي بعض الحالات، قد يكون لنقل الملكية إلى شركات تجارية لتربية الحيوانات الأسيرة إمكانية أكبر للحفاظ على الأنواع أو لرعاية الحيوانات بدلا من التصرف غير التجاري بها أو اللجوء إلى القتل الرحيم. وفي حالة الأنواع الشائعة، قد تكون شركات تربية الحيوانات التجارية خياراً مغرياً بشكل خاص؛ أما في حالة الأنواع ذات قيمة حفظ عالية، يجب النظر في هذا الخيار بتمعن. فقد ينشأ عن هذا الوضع خطر ازدياد الطلب على الحيوانات البرية من جراء توفرها المتزايد، وقد يصعب بالتالي الحصول على هذه الحيوانات لاستخدامها في نشاطات حفظ مستقبلية.

الخيار الثاني- إعادة الحيوانات إلى البرية

نظراً إلى المخاطر الجدية التي تتعرض لها المجموعات الحيوانية البرية من جراء إطلاق الحيوانات المصادرة، فإن إعادة الحيوانات إلى البرية لا يعتبر خياراً مستحباً إلا في حالات قليلة وفي ظروف محددة. والواقع أن إرشادات الاتحاد العالمي لصون الطبيعة حول إعادة التوطين (الاتحاد العالمي لصون الطبيعة ،1998 المذكورة في الملحق 4) تميز بوضوح بين مختلف الخيارات المتعلقة بإعادة الحيوانات إلى البرية لكي تحقق أهداف حفظ الأنواع وتبحث غايات هذه الخيارات وأساسها المنطقي والإجراءات المتعلقة بها.

إن هذه الإرشادات لا تَعتبر أن إعادة الحيوانات إلى البرية خياراً قابلاً للتطبيق إلا بما يتوافق مع إرشادات الاتحاد العالمي لصون الطبيعة لإعادة التوطين، فبرامج إطلاق الحيوانات أو إعادة توطينها المنفذة على نحو سيئ ليست أفضل من ترك الحيوانات في البرية وينبغي التصدي لها بقوة من المنطلق الحفظي والإنساني على حدٍّ سواء.

أ) **إعادة التوطين:** هي محاولة لتوطين مجموعة حيوانية في منطقة كانت تشكل في السابق جزءاً من المجال البيئي لذلك النوع لكنه انقرض منها.

إن عمليات إعادة التوطين الأكثر شهرةً تتعلق بأنواع انقرضت من البراري. ومن الأمثلة على ذلك: أيّل الأب دايفيد والمها العربي. وشملت برامج أخرى لإعادة توطين أنواعاً ما تزال متواجدة في أجزاء معينة من مجالها البيئي التاريخي واختفت كليّاً من أخرى؛ وتهدف هذه البرامج إلى إعادة توطين المجموعة الحيوانية في مساحة أو منطقة اختفى منها ذلك النوع. ومن الأمثلة على هذا النوع من عمليات إعادة التوطين نذكر إعادة إدخال الثعلب السريع مؤخراً في كندا.

ب) **تعزيز المجموعات المستوطنة** (وهو ما يعرف أيضاً بالإضافة التكميلية)، أي زيادة أ عداد المجموعة الموجودة من النوع نفسه.

إن تعزيز المجموعات الموجودة يمكن أن يُشكل أداة فعالة لصون الطبيعة عندما تتضاءل المجموعات الطبيعية من جراء عملية يمكن تغيير مفاعيلها - نظريا على الأقل. ومن الأمثلة القليلة على مشاريع التعزيز الناجحة مشروع تعزيز الطمارين الأسدى الذهبي في البرازيل. وقد أدى فقدان الموطن الطبيعي بالإضافة إلى أسر الحيوانات الحية لاستخدامها كحيوانات أليفة إلى تقلص عدد الطمارين الأسدى الذهبي تقلصاً سريعاً. وبعد انتشار المحميات وضبط عمليات أسر الحيوانات للاتجار بها، تم استخدام الطمارين الأسدى الذهبي الذي جرى إكثاره في الأسر لتكملة مجموعات الحيوانات البرية المتناقصة.

وقد تم تطبيق مبدأ تعزيز المجموعات المستوطنة على أوسع نطاق في إطار برامج إعادة التأهيل أي عند إحاطة الحيوانات المصابة بالعناية البيطرية وإطلاق سراحها. وتشيع هذه النشاطات في العديد من الدول كما، وضِعت برامج خاصة للحيوانات الشديدة التنوع مثل القنافذ والطيور الجوارح. ومهما كانت النشاطات شائعة، فإن تعزيز المجموعات المستوطنة يحمل معه خطراً جدياً للغاية يتمثل في أن الحيوانات التي كانت في الأسر - ولو مؤقتاً - يمكن أن تكون ناقل للأمراض أو للكائنات المُعدية الى المجموعات الحيوانية البرية.

وبسبب الأمراض وسواها من المخاطر التي تحدق بالمجموعات البرية، ونظراً إلى تكاليف إجراء الكشف البيطري والمراقبة المستمرة بعد إطلاق سراحها، لا ينبغي اللجوء إلى تعزيز المجموعات المستوطنة إلا في الحالات التي تنطوي على فائدة حفظية مباشرة وقابلة للقياس (ديموغرافياً و/أو وراثياً، و/أو لتحسين نظرة الجمهور إلى عملية الحفظ)، أو، على الأقل، في الحالات التي تفوق فيها المنافع المفترضة بوضوح هذه المخاطر.

ج) **عمليات التوطين** (المعروفة أيضاً بعمليات التوطين المفيدة أو الحميدة): هي محاولات لتوطين النوع - لأغراض الحفظ - خارج مناطق انتشاره المعتادة لكن في موطن ملائم وضمن منطقة جغرافية بيئية مناسبة. ولا تُعتبر هذه العملية بأنها أداة حفظ مجدية إلا في حال نفاذ المناطق الواقعة ضمن المجال البيئي المعروف تاريخيا لذلك النوع.

لقد تم اللجوء إلى عمليات التوطين لحفظ النوع على نطاق واسع في نيوزيلندا حيث جرى نقل طيور مهددة بالانقراض إلى جزر بحرية تتميز بقربها من مجال هذه الحيوانات البيئي الأصلي من دون أن تشكل جزءًا منه. كما يمكن أن تشكل عمليات التوطين الهادفة لحفظ النوع عنصراً من عناصر برنامج أكثر شمولية لإعادة التوطين . ومن الأمثلة على ذلك إكثار الذئاب الحمراء في جزر خارجة عن مجالها البيئي الطبيعي ونقلها لاحقاً إلى مناطق مجالها البيئي الواقعة في البر الرئيسي.

إعادة الحيوانات إلى البرية - الفوائد

إن إعادة الحيوانات المصادرة إلى البرية تعود بمجموعة من المنافع بشرط إجراء الكشف البيطري والجيني اللازم وكشف الأمراض ووضع برامج لمراقبتها بعد إطلاق سراحها (كما حدد الاتحاد العالمي لصون الطبيعة 1998).

أ) في الحالات التي تكون فيها المجموعات الحيوانية المستوطنة مهددة بخطر الانقراض الجدي، فإن إعادة التوطين يمكن أن تعزز احتمال المحافظة على المدى الطويل على النوع ككل أو على مجموعة محلية منه (مثل الطمارين الأسدى الذهبي.(

ب) تشكل إعادة الحيوانات إلى البرية تعبيراً سياسياً / تربوياً بليغاً عن مصير الحيوانات وقد تُستخدم لرفع القيم الحفظية على صعيد محلي. لكن، وكما هو الحال في أي برنامج للتربية أو التوعية العامة ،يجب التأكيد على التكاليف والمصاعب التي ترافق عملية إعادة الحيوانات إلى البرية.

ج) يمكن للأنواع التي أعيدت إلى البرية أن تستمر بالقيام بدورها البيولوجي والبيئي.

إعادة الحيوانات إلى البرية - المخاوف

كما أشرنا سابقاً، لا تُعتبر هذه الإرشادات لإعادة توطين الأنواع الفطرية خارج مجالها البيئي الطبيعي خياراً قابلاً للتطبيق إلا في الظروف الاستثنائية، وذلك بسبب خطر الغزو البيولوجي. وقبل المبادرة إلى إعادة الحيوانات المصادرة إلى البرية (كما حدد الاتحاد العالمي لصون الطبيعة 9)، يتوجب النظر في العديد من المسائل الهامة بشكل عام: رعاية الحيوانات، مدى أهمية الحفاظ عليها (القيمة الحفظية)، الكلفة والمرض.

أ) **رعاية الحيوانات**: على الرغم من أن البعض يعتبر إعادة الحيوانات إلى البرية عملاً إنسانيًّا، إلا أن مشاريع إعادتها غير المدروسة قد تؤدي بها إلى الهلاك جوعاً أو إلى عدم التكيف مع بيئة غير مألوفة أو غير مؤاتية. وتتطلب الاعتبارات الإنسانية إجراء بحث شامل وتخطيط وتدقيق عند بذل أي جهد يرمي إلى إعادة الحيوانات المصادرة إلى البرية، كما تتطلب مشاريع إعادة التوطين التزاماً طويل المدى يقضي بمراقبة مصير الحيوانات التي تم إطلاقها.
ولكي يجري النظر بالإعادة إلى البرية بجدية تؤمن رعاية الحيوانات، يرى البعض أن فرصة بقاء الحيوانات التي أطلقت على قيد الحياة يجب أن تقارب على الأقل فرصة الحيوانات البرية من الجنس والعمر نفسيهما على البقاء. وفي حين يندر توفر المعلومات الديموغرافية (العددية) الخاصة بالحيوانات البرية، ينبغي احترام جوهر هذا الاقتراح أي أنه يتوجب معاملة الحيوانات المصادرة بإنسانية لدى محاولة إعادتها إلى البرية، كما يتوجب إجراء تقييم مدروس لإمكانية بقاء هذه الحيوانات على قيد الحياة لتبرير المخاطر التي قد تتعرض لها.

ب) **القيمة الحفظية والكلفة**: في الحالات التي تبدو فيها إعادة الحيوانات المصادرة إلى البرية الخيار الأكثر إنسانية، لا يجوز اتخاذ هذه الخطوة إلا إذا كانت لا تشكل أي تهديد للمجموعات الحيوانية المستوطنة من النوع نفسه أو من أنواع أخرى متفاعلة، كما ينبغي ألا تعرض للخطر سلامة البيئة في المنطقة التي تعيش فيها. وينبغي أن تُعطى الأولوية لحفظ النوع ككل وأنواع الحيوانات الأخرى التي تعيش طليقة مقارنة برعاية الحيوانات الفردية الأسيرة.
قبل استخدام الحيوانات في برامج لتعزيز المجموعات المستوطنة أو لتوطين مجموعات جديدة، ينبغي التأكد من أن إعادة هذه الحيوانات إلى البرية سيساهم مساهمة فعالة في حفظ النوع أو المجموعات التي تنتمي إلى أنواع متفاعلة أو يتوجب أن تهدف إعادتها إلى تحقيق غرضٍ يتصل مباشرة بعملية الحفظ وإدارة النوع أو النظام البيئي المعني. وعلى ضوء الاعتبارات الديموغرافية فقط، يمكن القول إن تعرض المجموعات الحيوانية الكثيرة العدد للانقراض أقل احتمالاً. ولذلك، فإن تعزيز المجموعات البرية المستوطنة القليلة العدد قد يقلص احتمال انقراضها. وفي المجموعات القليلة، قد يؤدي نقص الذكور أو الإناث إلى تدني نمو هذه المجموعات وبالتالي فإن تعزيز المجموعات القليلة العدد التي تفتقر إلى أحد الجنسين قد يؤدي أيضاً إلى رفع احتمال بقاء هذه المجموعات على قيد الحياة. إلا أن الاعتبارات الوراثية والسلوكية وإمكانية انتشار المرض تلعب أيضاً دوراً أساسياً في تحديد مدى قدرة المجموعة الحيوانية على البقاء حيةً على المدى الطويل. إذاً، ينبغي أن تفوق الفوائد الحفظية المحتملة المتأتية من عملية إعادة التوطين بوضوح المخاطر الناجمة عنها. من الممكن أن تشكل كلفة إعادة الحيوانات إلى البرية بطريقة مدروسة عاملاً مانعاً مما يؤدي إلى اعتماد هذا الخيار فقط في حال كانت الحيوانات ذات قيمة حفظية عالية. ومن الاستثناءات المحتملة على هذه القاعدة نذكر الحالات التي لا تتمتع فيها الحيوانات المصادرة بقيمة حفظ عالية، ومع ذلك تتوفر الظروف والموارد الفنية وسواها التي تؤمن إجراء عملية إعادة التوطين بما يتماشى مع إرشادات الحفظ (مثلاً: الاتحاد العالمي لصون الطبيعة ، 1998).

ج) **المـــرض:** قد تتعرض الحيوانات الأسيرة و/أو المنقولة، ولو لفترة زمنية قصيرة، لأمراض مختلفة. وقد يؤدي إطلاق هذه الحيوانات في البرية إلى انتقال المرض لحيوانات من النوع نفسه أو أنواع لا تتصل بها، محدثةً آثاراً مأساوية محتملة. وحتى ولو كان خطر إصابة الحيوانات المصادرة بجراثيم غريبة ضئيلاً للغاية، إلا أن الأضرار التي قد تحدثها الأمراض المنقولة في المجموعات البرية غالباً ما تكون جسيمة بحيث ينبغي أن تحول دون إعادة الحيوانات المصادرة إلى البرية.
إن إطلاق أي حيوان في البرية كان أسير ينطوي على مخاطر كثيرة لأن الحيوانات المأسورة أكثر تعرضا للإصابة بالأمراض والطفيليات. وفي حين يمكن إجراء الاختبارات لكشف بعض هذه الأمراض، إلا أن الاختبارات لا تتوفر

للعديد من أمراض الحيوانات · أضف إلى ذلك أن الحيوانات الأسيرة كثيرة التعرض لأمراض لا تنتشر عادةً في موطنها الطبيعي· وقد يغفل الأطباء البيطريون ومسؤولو الحجر الصحي عن إجراء الاختبارات لكشف الأمراض التي أصابت الحيوانات في فترة أسرها اعتقاداً منهم أن النوع المعني معرض فقط لأمراض محددة· لذلك، ينبغي الافتراض أن الأمراض جميعها يمكن أن تكون مُعدية·

وعند تقييم احتمالات الإصابة بالمرض، قد يكون من المفيد بشكل خاص أن تؤخذ بالاعتبار ظروف الاتجار المعروفة أو المفترضة، بما في ذلك:

ب) الزمان والمسافة من مكان الأسر؛ عدد مراحل الاتجار وأنواع النقل.

ب) ما إذا كانت الحيوانات قد أسرت أو نقلت إلى جوار حيوانات برية أو مروضة من النوع نفسه أو من نوع آخر وتحديد الأمراض التي تنتشر بين هذه الحيوانات·

د) مصدر الحيوانات: إذا كان المصدر الدقيق الذي جاءت منه الحيوانات المصادرة غير معروف (قد تأتي من مواقع عديدة مختلفة) أو إذا كان مصدرها غير أكيد، فقد يؤدي تعزيز المجموعات المستوطنة إلى تلوث الأجناس الوراثية أو الأنواع الفرعية المختلفة· وإذا ما أظهرت أجناس محلية أو أنواع فرعية خاصة تكيفاً خاصاً مع بيئتها المحلية فقد يؤدي توطين الحيوانات من أجناس أو أنواع فرعية أخرى إلى إلحاق الضرر بالمجموعات المحلية· وفي حال كان أصل وموطن ومستلزمات البيئة غير معروفة، فقد يتسبب إدخال الحيوان أو الحيوانات إلى موطن خاطئ بنفوقها.

ونظراً إلى أن إطلاق الحيوانات ينطوي على بعض المخاطر، ينبغي اعتماد "المبدأ الوقائي" التالي:
في حال كانت إعادة الحيوانات المصادرة إلى البرية لا تنطوي على أية قيمة حفظية أو في حال غياب برامج إدارية يمكن أن تجري في إطارها عملية إطلاق الحيوانات هذه وفقاً لإرشادات الحفظ، ينبغي استبعاد خيار إعادة الحيوانات المصادرة إلى البرية نظراً لاحتمال انتقال الأمراض عرضياً أو إحداث انحرافات سلوكية وجينية لا وجود لها أساساً في البيئة المعنية، وإن كان وقوعها بعيد الاحتمال·

الخيار الثالث - القتل الرحيم

يعتبر القتل الرحيم أي القضاء على الحيوانات وفقاً لمعايير إنسانية، بديلاً صالحاً عن إبقاء الحيوانات في الأسر أو إعادتها إلى البرية· وعلى الرغم من أن اللجوء إلى القتل الرحيم قد يبدو معاكساً لما يعتبره الإنسان بديهيًّا، إلا أنه من حيث تحديده يعتبر إجراءا إنسانيا ويمكن أن يتماشى بالتالي كلياً مع اعتبارات الحفظ· وفي العديد من الحالات، قد يشكل الخيار الأكثر ملاءمةً لأسباب حفظية وإنسانية واقتصادية على حدٍّ سواء.

ومن المعترف به أن القتل الرحيم ليس خياراً مرغوباً به لدى سلطات المصادرة للتصرف بالحيوانات المصادرة، إلا أنه قد يمثل بما لا يقبل الشك الخيار الأكثر مسؤولية· وفي حالات كثيرة، تواجه السلطات التي تصادر الحيوانات الحية المواقف التالية:

أ) خلال عملية الاتجار أو في أثناء فترة الأسر، تُصاب الحيوانات بأمراض مزمنة غير قابلة للشفاء فتشكل بالتالي خطراً على الحيوانات الأخرى سواء في الأسر أو في البرية.

ب) في حال كان مصدر الحيوانات الفعلي غير معروف وتوفرت دلائل تشير إلى إمكانية وجود فوارق جينية أو سواها بينها وبين أنواعها الفرعية المفترضة في البرية، قد تتعرض سلامة المجموعات البرية والأسيرة للخطر، بما فيها تلك المستخدمة في نشاطات الإكثار والبحوث الحفظية·

ج) عدم توفر الموارد الكافية لإعادة الحيوانات إلى البرية بما يتوافق مع الإرشادات الخاصة برعاية الحيوانات البيولوجية (مثلاً: الاتحاد العالمي لصون الطبيعة 1998) والجسدية (مثلاً: الأكاديمية الدولية لعلوم لرعاية الحيوانات 1998· (

د) عدم توفر الخيارات المجدية لإبقاء الحيوانات في الأسر.

في هذه الحالات، قد يشكل القتل الرحيم الخيار الوحيد المسؤول وينبغي بالتالي اللجوء إليه.

القتل الرحيم - الفوائد

أ) في ما يتعلق بحفظ النوع المعني والمجموعات الحيوانية الأسيرة والبرية، ينطوي القتل الرحيم على مخاطر أقل بكثير (مثل الأمراض والتلوث الجيني والغزو البيولوجي) مما يحمله إبقاؤها في الأسر أو إعادتها إلى البرية·

ب) قد يشكل القتل الرحيم الحل الأفضل (والوحيد) الممكن للتصدي لمشكلة خطيرة تعاني منها الحيوانات المصادرة· والواقع أن إبقاء الحيوانات في الأسر قد لا يضمن راحتها على المدى الطويل، كما أن احتمال بقاء الحيوانات التي أعيدت إلى البرية على قيد الحياة ليس مرتفعاً بشكل عام، ذلك أن هذه الحيوانات غالباً ما تهلك من الجوع أو المرض أو تقع فريسة الحيوانات الضارية - وفقاً للظروف·

ج) يهدف القتل الرحيم إلى إحباط النشاطات التي أدت إلى المصادرة لانعدام إمكانية الاتجار بالحيوانات المعنية وفقدان الأمل لدى التجار باستردادها· ومن شأن ذلك أن يلغي إمكانية الحصول على أي كسب مالي من الاتجار غير المشروع·

أضف إلى ذلك أن القتل الرحيم قد يؤدي دوراً رادعاً أكثر شمولية من خلال تثقيف الجمهور وسائر القطاعات حول المشاكل الخطيرة والمعقدة التي قد تنشأ عن الاتجار بالحيوانات البرية الحية.

د) إن تفضيل خيار القتل الرحيم على إبقاء الحيوانات في الأسر أو إعادتها إلى البرية يوفر للسلطات المصادرة وسواها من الأجهزة إمكانية تثقيف الجمهور حول المزيد من مشاكل الحفظ التي لا تدركها سوى فئة قليلة بما في ذلك تلك المتعلقة بالأنواع العدوانية والنتائج السلبية المحتملة المترتبة على إطلاق الحيوانات في البرية من دون اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة. والواقع أن توعية الجمهور حول هذا الموضوع قد تساهم في استنباط المزيد من الأفكار حول كيفية التصرف بالحيوانات المصادرة.

هـ) قد يكون القتل الرحيم أقل كلفة من الخيارات الأخرى. وعليه، فإنه لا يستأثر بالموارد البشرية والمالية التي يمكن استخدامها في نشاطات حفظية أخرى أو ما شابه ذلك مثل إعادة التوطين أو العناية بحيوانات أخرى على مدى الحياة أو حفظ الأنواع المهددة بالانقراض في البراري.

عندما يجري القضاء على الحيوانات بالقتل الرحيم أو عندما تنفق في الأسر، ينبغي بذل الجهود اللازمة لاستخدام الجثث النافقة على أفضل وجه بما يخدم الأغراض العملية مثل حفظها ضمن مجموعة مرجعية في إحدى الجامعات أو مراكز البحوث لما ينطوي عليه ذلك من أهمية في دراسة التنوع البيولوجي، كما يمكن الاستعانة بها في دراسة علم الأمراض وسواه من البحوث.

القتل الرحيم - المخاطر

أ) على الرغم من أن اللجوء إلى القتل الرحيم قد ينطوي على قيمة تثقيفية إيجابية، إلا أنه قد يكوِّن فكرة سلبية عن سلطة المصادرة التي آثرت هذا الخيار على سواه. في هذه الحالات، ينبغي توقع هذا الانتقاد وبيان الأساس المنطقي الذي يسوغ قرار اللجوء إلى القتل الرحيم.

ب) من المحتمل خسارة المواد السلوكية والجينية والبيئة الفريدة التي تميز أحد الحيوانات أو إحدى المجموعات الحيوانية والتي تشكل علامة فارقة لنوع من الأنواع والتي قد تكون ذات قيمة عالية لحفظ النوع.

وضــع الأطر الضروريـــة

لكي تتمكن أجهزة المصادرة (المحتملة) من مواجهة الصعوبات المنطقية والقانونية وسواها من المصاعب التي يستتبعها القبض على الحيوانات البرية ومن ثم مصادرتها والتصرف بها على نحو مسؤول استناداً إلى الخيارات الثلاثة المذكورة آنفاً، ينبغي وضع إطار شامل لخطة العمل والإجراءات المحددة التي تشمل من بين أمور أخرى:

- تحديد السلطة أو السلطات المسؤولة عن مصادرة الحيوانات البرية وتقرير مصيرها؛
- تحديد المراكز أو توفير الأسس لإنشاء المراكز التي ستأوي - وعند الضرورة تحجر صحياً - الحيوانات المصادرة والحفاظ عليها إلى حين تقرير كيفية التصرف النهائي بها؛
- تحديد الأجهزة الحكومية أو غير الحكومية والخبراء القادرين على المساعدة في تحديد هوية الحيوانات المقبوض عليها أو المصادرة والعناية بها وإخضاعها لاختبار كشف الأمراض وكذلك المساعدة في تقرير كيفية التصرف الملائم بها؛
- تحديد المؤسسات والأجهزة والأفراد والجمعيات القادرة على مساعدة السلطات المصادِرة في التصرف بالحيوانات المصادَرَة (بما في ذلك القتل الرحيم الإنساني) أو تلك القادرة على إيداع هذه الحيوانات لديها؛
- التوسع في الإرشادات المذكورة أعلاه وتوفير ما يلزم لوضعها موضع التنفيذ من حيث الأحكام القانونية والتنظيمية الخاصة والإجراءات الإدارية المتعلقة بانتقال ملكية (بما في ذلك بيع) الحيوانات المصادرة والعناية بها على المدى القصير (عند القبض عليها مثلا) والمدى الطويل (بعد مصادرتها مثلا)، وفرض الرسوم وسواها من المدفوعات للعناية بالحيوانات المصادرة وغيرها من الاعتبارات التي قد تكون مطلوبة للتأكد من التصرف بالحيوانات البرية المصادرة على نحو مسؤول بما يؤمن راحتها وحفظها على حد سواء.
- وضع وتنفيذ سياسات خطية حول التصرف بالحيوانات المصادرة واتخاذ الخطوات اللازمة للتأكد من توفر الموارد اللازمة للموظفين المسؤولين عن تنفيذها للتمكن من تطبيقها عملياً.

تحليل تسلسل القرارات

في ما يتعلق تسلسل القرارات الخاصة "بإعادة الحيوانات إلى البرية" و "خيارات الأسر"، ينبغي على الجهة المُصادِرة أن تطرح أولاً السؤال التالي:

الســـؤال 1 : هل تسهم "إعادة الحيوانات إلى البرية" إسهاماً فعالاً في حفظ نوعها؟ هل يوجد برنامج إداري يتوفر له ما يكفي من الموارد لإعادة الحيوانات وفقاً لإرشادات الاتحاد العالمي لصون الطبيعة الخاصة بإعادة التوطين؟

إن الاعتبار الأكثر أهمية في تقرير مصير الحيوانات المصادرة يتمثل في القيمة الحفظية الخاصة بالحيوان المعني. والطريقة الأمثل لتحقيق الغاية من الحفظ تتمثل في السعي لإبقاء أكبر عدد ممكن من الحيوانات على قيد الحياة؛ لذا، يجب أن تسفر إعادة توطين الحيوانات المصادرة الى تعزيز قدرة الحيوانات البرية على البقاء حية. وتجدر الإشارة إلى أن إعادة توطين الحيوانات الأسيرة تنطوي لا محالة على قدرٍ من المخاطر التي تلحق بالمجموعات الحيوانية من النوع نفسه أو من نوع آخر في النظام

البيئي، وذلك لعدم إمكانية التثبت بصورة قاطعة من سلامة الحيوان المصادر وخلوه من الأمراض والطفيليات. وفي حال لم يكن الحيوان ذي قيمة حفظية، فقد تترتب على إعادة توطينه تكاليف يمكن استثمارها في برامج الحفظ الخاصة بأنواع أخرى أو في نشاطات حفظ أكثر فعالية. وفي معظم الأحيان، فإن المنافع المتأتية من إعادة الحيوانات إلى البرية تفوق تكاليف هذه العملية ومخاطرها. وإذا كانت إعادة الحيوانات إلى البرية لا تمثل أية قيمة حفظية، فإن خيارات إبقائها في الأسر تنطوي على مخاطر أقل وتقدم بدائل أكثر إنسانية.

الجواب على السؤال 1: **نعـم** : ناقش خيارات "إعادة الحيوانات إلى البرية''

كـلا : ناقش "خيارات الأسر''

تحليل تسلسل القرارات - الأسْر

إن الاعتبارات التي يتعين مراعاتها عند اتخاذ القرار بإبقاء الحيوانات المصادرة في الأسر هي أشد بساطة من تلك الواجب مراعاتها عند محاولة إعادتها إلى البرية.

السـؤال 2: **هل أخضعت الحيوانات للكشف البيطري الشامل وللحجر الصحي؟**

يجب أن يكون لدى الحيوانات المقرر نقلها إلى مراكز الأسر بيان صحي خالي من أية شائبةً خوفاً من خطر انتقال المرض إلى المجموعات الحيوانية الأسيرة. وينبغي تحقيق ذلك من خلال الحجر الصحي وكشف الأمراض.

الجواب على السؤال 2 : **نعـم :** انتقل إلى السؤال 3

كـلا : بادر إلى إجراء الحجر الصحي وكشف الأمراض ثم انتقل إلى السؤال 3

السـؤال 3 : **هل أثبت الكشف البيطري الشامل والحجر الصحي سلامة الحيوانات من الأمراض أو هل من الممكن معالجتها من أية إصابة يجري اكتشافها؟**

إذا تبين خلال الحجر الصحي أن الحيوانات مصابة بمرض يبدو غير قابل للعلاج، ينبغي القضاء عليها بالقتل الرحيم تجنباً لانتقال العدوى إلى الحيوانات الأخرى. وإذا اشتُبه أن الحيوانات مصابة بأمراض يستحيل كشفها، توجب النظر في إمكانية تمديد مدة حجرها الصحي أو نقلها إلى مركز بحوث أو القضاء عليها بالقتل الرحيم.

الجواب على السؤال 3 : **نعـم** : انتقل إلى السؤال 4

كـلا : في حال الإصابة بمرض مزمن وعضال، اعرض أولاً نقل الحيوانات إلى مراكز البحوث. وفي حال تعذر ذلك، الجأ إلى القتل الرحيم.

السـؤال 4 : **هل هناك ما يدعو إلى القلق من أن يُشجع بعض خيارات النقل الاتجار غير المشروع أو غير النظامي أو أن يُضعف من فعالية المصادرة كعامل رادع لهذا النوع من الاتجار؟**

يجب أن تكون السلطة المصادرة مقتنعة قدر المستطاع بما يلي:

(1) بأن الأشخاص المتورطين في العمليات غير المشروعة أو غير النظامية التي أدت إلى المصادرة لن يتمكنوا من الحصول على الحيوانات المقترح نقلها؛

(2) بأن النقل لا يبطل الهدف الذي تسعى إليه المصادرة؛ و

(3) بأن النقل لا يشجع الاتجار غير المشروع أو غير النظامي أو غير المرغوب فيه بذلك النوع.

ويتوقف تحديد الخيارات التي تضمن ذلك على الوضع الحفظي لذلك الحيوان أي مدى توفره أو انقراضه، وطبيعة الاتجار به والظروف التي جرى فيها الحادث المحدد الذي أدى إلى المصادرة. وتجدر الإشارة إلى أن دفع رسوم - إلى السلطة المصادِرة أو منها - سيؤدي إلى تعقيد تحديد هذه الخيارات. ويتوجب على السلطات المصادرة أن تنظر في مختلف خيارات النقل على ضوء هذه المخاوف وان تقارنها بالمنافع المحتملة التي تقدمها بعض الخيارات.

الجواب على السؤال 4: **نعـم : انتقل إلى السؤال 5 أ**

كـلا : انتقل إلى السؤال 5 ب

السـؤال 5 أ : **هل تتوفر في مركز الأسر المساحة اللازمة بحيث تكون المنافع الناتجة عن إبقائها أكثر من المخاوف التي تثيرها الأخطار الناجمة عن نقلها؟**

السـؤال 5 ب : **هل تتوفر في مركز الأسر المساحة التي تقدم للحيوانات المعنية أو للنوع ككل منافع خاصة؟**

هنالك مجموعة من الخيارات المتعلقة بإبقاء الحيوانات المصادرة في الأسر بما في ذلك إيداعها في المنشآت العامة والخاصة، تجارية كانت أم غير تجارية، ولدى الجمعيات المتخصصة والأفراد. وفي الحالات التي تتعدد فيها الخيارات، قد يكون من المفيد النظر فيها لتحديد الخيار الذي يسمح برفع أهمية الحفاظ على الحيوان إلى حدها الأقصى مثل استخدامه في برامج التثقيف حول أهمية حفظ الحيوانات أو في برامج البحوث أو برامج الإكثار في الأسر. ويتوجب هنا أن نقارن بدقة بين مدى إمكانية المحافظة عليه وخطر تشجيع الاتجار به الذي قد يضع المزيد من الضغط على مجموعات الأنواع البرية.

وعلى الرغم من أن إيداع الحيوانات لدى منشآت تجارية تُعنى بالإكثار في الأسر قد يؤدي إلى تخفيض الطلب على الحيوانات المأسورة في البراري، إلا أنه ينبغي النظر ملياً في هذا الخيار، نظراً إلى صعوبة مراقبة هذه المنشآت إضافة إلى أن برامج كهذه قد تشجع عن قصد أو عن غير قصد الاتجار بالحيوانات البرية.

وفي العديد من الدول، تنتشر الجمعيات المتخصصة االناشطة أو نوادي الأفراد الذين يتمتعون بخبرة واسعة في مجال إكثار وتربية الأنواع الفردية (أو مجموعات الأنواع). ويمكن لهذه الجمعيات أن تسهم في العثور على مأوى للحيوانات المصادرة بإشراف أشخاص ذوي خبرة في تربية هذه الأنواع.

وعندما يصبح اعتماد إحدى هذه الخيارات العديدة واجباً لا مفر منه، ينبغي التركيز بشكل أساسي على الخيار الذي:

(1) يوفر للحيوانات إمكانية المشاركة في برنامج يمكن أن يعود بالفائدة على حفظ النوع؛

(2) يؤمن العناية الأكثر ثباتاً؛ و

(3) يوفر الرعاية للحيوانات.

وفي الحالات التي تفتقر فيها الدولة المصادرة إلى هذه المنشآت. يمكن نقل الحيوانات إلى مركز أسر خارج حدودها. ويتوقف اعتماد هذا الخيار على قيمة الحيوان الحفظية أو مدى الاهتمام به. ومن الاعتبارات الهامة الواجب النظر فيها عند تقييم هذا الخيار، نذكر الكلفة المتوجبة وما إذا كان تخصيص هذه الموارد لجهود حفظ أخرى هو أكثر فعالية.

ويجب على السلطات المصادرة أن تعقد اتفاقية لنقل الحيوانات المصادرة إلى مراكز الأسر، وينبغي أن تحدد تلك الاتفاقية أحكام النقل وشروطه بما في ذلك:

أ) القيود المفروضة على الطريقة التي يمكن أن تستخدم فيها الحيوانات (مثلاً: العرض، التثقيف، الإكثار في الأسر)، سواء لغرض تجاري أم غير تجاري؛

ب) الالتزام بتأمين العناية بها على مدى حياتها أو، في حال أصبح ذلك مستحيلاً، نقل الحيوانات إلى منشأة أخرى يمكنها أن توفر هذه العناية أو القضاء على الحيوانات بالقتل الرحيم؛ و

ج) الشروط المتعلقة بالانتقال اللاحق لملكية الحيوانات أو ذريتها بما في ذلك بيعها.

الجواب على السؤال 5: نعم: بادر الى توقيع الاتفاقية وتنفيذ البيع
كلا : انتقل إلى السؤال 6

الســـؤال 6: هل تهتم المؤسسات بالحيوانات لإجراء البحوث عليها في ظل ظروف إنسانية؟

يحتفظ العديد من مؤسسات البحوث بمجموعات من الحيوانات الغريبة لإجراء البحوث عليها في ظل ظروف إنسانية. فإذا ما أبقيت هذه الحيوانات في ظروف تؤمن راحتها، فقد يوفر نقلها إلى هذه المؤسسات بديلاً مقبولاً عن سواه من الخيارات مثل نقلها إلى مركز أسر آخر أو القضاء عليها بالقتل الرحيم. وكما في الحالات السابقة، ينبغي أن يخضع هذا النقل لأحكام وشروط يُتفق عليها مع السلطات المصادرة. وقد يكون من المستحسن تضمين الاتفاقية أحكاماً تحدد أنواع البحوث التي تعتبرها السلطة المصادرة مسموحة. وفي حال تعذر إيداع الحيوانات في هذه المؤسسات، ينبغي القضاء عليها بالقتل الرحيم.

الجواب على السؤال 6: نعـم : بادر الى توقيع الاتفاقية ونقل الحيوان
كــلا : ألجأ إلى القتل الرحيم

تحليل تسلسل القرارات - إعادة الحيوانات إلى البرية

الســـؤال 2: هل أخضعت الحيوانات لكشف بيطري شامل وللحجر الصحي؟

نظراً إلى خطر انتقال المرض إلى المجموعات البرية، يجب أن يكون البيان الصحي الخاص بالحيوانات المصادرة خاليًا من أية شائبة. ويتوجب وضع الحيوانات في الحجر الصحي لتأكيد سلامتها وخلوها من الأمراض قبل النظر في إمكانية إطلاقها.

الجواب على السؤال 2: نعـم : انتقل إلى السؤال 3
كــلا : بادر إلى إجراء الحجر الصحي والكشف البيطري ثم انتقل إلى السؤال 3

الســـؤال 3: هل أثبت الكشف البيطري الشامل والحجر الصحي سلامة الحيوانات من الأمراض أو هل من الممكن معالجتها من أية إصابة يجري اكتشافها؟

إذا تبين خلال الحجر الصحي أن الحيوانات مصابة بمرض يبدو غير قابل للعلاج، ينبغي القضاء عليها بالقتل الرحيم تجنباً لانتقال العدوى إلى الحيوانات الأخرى ، إلا إذا أبدت أية مؤسسة اهتمامها بالحيوانات لإجراء البحوث عليها في ظل ظروف إنسانية. وإذا اشتبه أن الحيوانات مصابة بأمراض يستحيل كشفها، توجب النظر في إمكانية تمديد مدة حجرها الصحي أو وهبها إلى مراكز بحوث أو القضاء عليها بالقتل الرحيم.

الجواب على السؤال 3 : نعـم: انتقل إلى السؤال 4
كــلا: في حال الإصابة بمرض مزمن وعضال، اعرض أولاً نقل الحيوانات إلى مراكز البحوث. وفي حال تعذر ذلك، الجأ إلى القتل الرحيم.

الســـؤال 4: هل يمكن التأكد من البلد الأصلي وموقع الأسر؟
يجب تحديد الموقع الجغرافي الذي أُخذت منه الحيوانات البرية في حال تقرر استخدامها لتعزيز المجموعات البرية المستوطنة. وكقاعدةٍ عامة، يجب إعادة الحيوانات فقط إلى المجموعة التي أُخذت منها أو إلى المجموعات المعروفة بتبادل أفرادها الطبيعي مع هذه المجموعة.
وفي حال كان أصل الحيوانات غير معروف، قد يؤدي إطلاقها بهدف تعزيز المجموعات المستوطنة إلى تهجين غير مقصود بين أجناس جينية أو أنواع فرعية مختلفة. ومن المعلوم أن الأنواع الحيوانية المتقاربة التي قد تتعايش في البرية من دون تهجين على الإطلاق قد تتزاوج عند وضعها في الأسر مع مجموعات متعددة الأنواع. وهذه النظرة العمومية في تحديد أجناس الحيوانات في ظل ظروف غير طبيعية يمكن أن يتسبب بحدوث مشاكل سلوكية ويقضي على فرصة نجاح عمليات الإطلاق المستقبلية ويهدد المجموعات البرية من خلال القضاء على المميزات التناسلية التي يكون السلوك مسؤولاً عنها.
الجواب على السؤال 4: نعم: انتقل إلى السؤال 5
كلا: أنظر في "خيارات الأسر ' '

الســـؤال 5: هل تُظهر الحيوانات سلوكيات غير طبيعية قد تجعلها غير صالحة للإعادة إلى البرية؟
قد تؤدي السلوكيات غير الطبيعية الناتجة عن أسر الحيوانات إلى جعلها غير صالحة لإطلاقها في البرية. وتجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة واسعة من الخصائص والمهارات السلوكية الخاصة الضرورية لبقائها على قيد الحياة على المدى القصير للأفراد وعلى المدى الطويل للمجموعات الحيوانية. فالمهارات المتعلقة بالصيد وتجنب الحيوانات المفترسة وانتقاء الغذاء وسواها ضرورية لتأمين بقائها حيةً.
الجواب على السؤال 5: نعم : أنظر في "خيارات الأسر ' '
كــلا : انتقل إلى السؤال 6

الســـؤال 6: هل يمكن إعادة الحيوانات بسرعة إلى موطنها الأصلي) الموقع المحدد) وهل تفوق منافع حفظ نوعها أي خطر ينجم عن هذه العملية؟
إن إعادة الحيوانات إلى البرية من خلال تعزيز المجموعات البرية يجب أن تتم طبقاً لإرشادات الاتحاد العالمي لصون الطبيعة الخاصة بإعادة التوطين (أنظر الملحق 4) ولا تشكل خياراً قابلاً للتطبيق إلا في ظل ظروف معينة، منها- :
أ) إذا كان الموطن الملائم لهذه العملية ما زال موجودا في الموقع المحدد الذي أُخذ منه الحيوان؛
ب) إذا توفرت الموارد الكافية أو أمكن توفيرها.
الجواب على السؤال 6: نعم : بادر إلى تعزيز المجموعات في موطنها الأصلي (الموقع المحدد) بما يتماشى مع إرشادات الاتحاد العالمي لصون الطبيعة.
كــلا : انتقل إلى السؤال 7

الســـؤال 7 : في ما يتعلق بالنوع المعني، هل هنالك أي برنامج معترف به عموماً يهدف إلى حفظ النوع وإعادة الحيوانات المصادرة و/أو ذريتها في نهاية المطاف إلى البرية؟ اتصل بالاتحاد العالمي لصون الطبيعة/ لجنة حفظ النوع المنظمة العالمية لحدائق الحيوانات Studbook Keeper (القيم على كتاب انساب الخيل)،أو منسق برنامج التربية (أنظر الملحق 3).
في حالة الأنواع التي تتوفر بشأنها برامج فعالة للإكثار في الأسر و/أو لإعادة الإكثار والتي تستلزم توفر عدد إضافي من الحيوانات لاستخدامها لأغراض التكاثر، ينبغي نقل الحيوانات المصادرة إلى هذه البرامج بعد التشاور مع السلطات العلمية المختصة. فإذا كان النوع المعني، من دون أصنافه (أي أنواعه أو جنسه الفرعي) يشكل جزءا من برنامج الإكثار في الأسر، فينبغي النظر في أساليب أخرى للتصرف بالحيوانات. وينبغي الاهتمام بشكل خاص بالكشف الجيني تجنباً للإضرار ببرامج الإكثار في الأسر من جراء التهجين غير المقصود.
الجواب على السؤال 7 : نعم : بادر الى توقيع الاتفاقية ونقل الحيوان إلى البرنامج القائم.
كـلا : انتقل إلى السؤال 8

الســـؤال 8 : هل هنالك حاجة إلى وضع برنامج جديد لإعادة التوطين وفقاً لإرشادات الاتحاد العالمي لصون الطبيعة وهل هنالك جدوى من تطبيقه؟

في الحالات التي يتعذر فيها إحالة الحيوان إلى برامج إعادة التوطين، يمكن إعادة التوطين وفقاً لإرشادات الاتحاد العالمي لصون الطبيعة شرط أن:

ا) يتوفر الموطن الملائم لهذه العملية؛

ب) تتوفر الأموال الكافية أو التي يمكن توفيرها لدعم البرنامج؛ و

ج) يتوفر العدد الكافي من الحيوانات للاستفادة من الجهود الرامية إلى إعادة الدمج.

وفي معظم الأحيان، يتعذر تأمين إحدى هذه المستلزمات - إن لم نقل كلها. وفي هذه الحال، يتوجب النظر في توطين الحيوان لغرض الحفاظ عليه خارج مجاله البيئي التاريخي أو في غير ذلك من خيارات التصرف بالحيوانات.

وفي حال تعددت مصادرة نوع معين، ينبغي النظر في إمكانية وضع برنامج إعادة توطين أو تعزيز أو توطين هذا النوع. ولا ينبغي على سلطة المصادرة أن تحتفظ بالحيوانات إلى اجل غير مسمى في أثناء تخطيط هذه البرامج بل ينبغي نقلها إلى مركز احتجاز بعد التشاور مع المنظمة المسؤولة عن وضع البرنامج الجديد.

الجواب على السؤال 8 : نعـم : بادر الى توقيع الاتفاقية وفصل الحيوان إلى مركز الاحتجاز أو البرنامج الجديد.

كـــلا: أنظر في "خيارات الأسر.''

1 جاء في هذه الإرشادات، ما لم تنص على خلاف ذلك، أن عبارة الحيوانات المصادرة تعني الحيوانات الفطرية الحية وليس الحيوانات التي تمت تربيتها في الأسر.

2 على الرغم من أن هذه الوثيقة تتمحور حول الأنواع، إلا انه في الحالات المتعلقة بالأنواع (التي تشتمل على أنواع) الفرعية واضحة التحديد، تنطبق المسائل المعالجة على الوحدات التصنيفية الأدنى.

3 يعني الاتجار غير النظامي بالأنواع مثلاً المستندات غير الكافية أو غير الكاملة من الدولة المُصدّرة أو التوضيب الرديء الذي يسيء إلى الحيوانات الحية خلال شحنها.

4 على الرغم من عدم ذكر هذه المسألة هنا، ينبغي أن يكون واضحاً أنه، وفقاً للسلطة التشريعية للأجهزة المعنية، لا يجوز القبض أولاً على الحيوانات ثم مصادرتها إلا عند إتمام الإجراءات القانونية التي تؤدي إلى فقدان حق الشخص الذي ادعى سابقاً ملكية الحيوانات.

5 من المسلم به أنه لا يسهل دوماً تحديد "قيمة الحفظ" إذ أنها قد تتوقف على وضع النوع على المستوى القومي أو الإقليمي والدولي كذلك الأمر (مثلاً الأنواع التي صنفها الاتحاد العالمي لصون الطبيعة على أنها مهددة بالانقراض. (

الوثائق ذات الصلة

اتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع الحيوانية والنباتية البرية المهددة بالانقراض (سايتس) ،1997 قرار المؤتمر 10,7 التصرف بالحيوانات الحية المصادَرة من الأنواع المذكورة في الملاحق· تم اعتماده في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف المشاركة في اتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع الحيوانية والنباتية البرية المهددة بالانقراض(هراري، 1997)· (متوفرة لدى أمانة سرّ اتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع الحيوانية والنباتية البرية المهددة بالانقراض أو من خلال البريد الإلكتروني:
(http://www.cites.org)

الاتحاد العالمي لصون الطبيعة ،1987 بيان الاتحاد العالمي لصون الطبيعة حول نقل الكائنات الحية: التوطين ، إعادة التوطين وإعادة التزويد بالماشية· الاتحاد العالمي لصون الطبيعة ، غلاند، سويسرا· (متوفرة لدى أمانة سرّ اتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع الحيوانية والنباتية البرية المهددة بالانقراض أو من خلال البريد الإلكتروني:
(http://iucn.org/themes/ssc/PUBS/POLICY//INDEX.HTM)

الاتحاد العالمي لصون الطبيعة: ،1998 إرشادات الاتحاد العالمي لصون الطبيعة حول إعادة التوطين· أعدتها المجموعة المتخصصة بإعادة التوطين التابعة للاتحاد العالمي لصون الطبيعة / لجنة حفظ النوع، المجموعة المتخصصة بإعادة توطين الأنواع الفطرية· الاتحاد العالمي لصون الطبيعة ، غلاند، سويسرا، وكامبريدج، المملكة المتحدة· (متوفرة لدى وحدة خدمات النشر التابعة للاتحاد العالمي لصون الطبيعة أو من خلال البريد الإلكتروني:
(http://iucn.org/themes/ssc/PUBS/POLICY//INDEX.HTM)

الاتحاد العالمي لصون الطبيعة : ،2000 إرشادات الاتحاد العالمي لصون الطبيعة حول تجنب فقدان التنوع البيولوجي بسبب الأنواع الغريبة الدخيلة اعتمدتها المجموعة المتخصصة بالأنواع الغريبة في الاجتماع 51 لمجلس الاتحاد العالمي لصون الطبيعة، غلاند، سويسرا، (متوفرة من خلال البريد الإلكتروني :
(http://iucn.org/themes/ssc/pubs/POLICY//invasiveEng.htm)

الجمعية المتخصصة بالتربية/ المنظمة العالمية لحدائق الحيوانات 1993 : استراتيجية الحفظ الخاصة بحدائق الحيوانات العالمية· دور حدائق الحيوانات والأحواض المائية العالمية في عملية الحفظ الشاملة· المنظمة العالمية لحدائق الحيوانات.

الملاحق

الملحق 1 ـ تسلسل القرارات الخاصة بخيارات الأسر

الملحق 2 ـ تسلسل القرارات الخاصة بإعادة الحيوانات إلى البرية

الملحق 3 - الاتصالات الرئيسية

لجنة بقاء الأنواع التابعة للاتحاد العالمي لصون الطبيعة

اتصل ب: برنامج حفظ النوع
الاتحاد العالمي لصون الطبيعة
شارع موفرني 28
1196غلاند - سويسرا
هاتف: 41/22-999-0153
فاكس: 41/22-999-0015
بريد إلكتروني: ssc@iucn.org - الموقع على شبكة الإنترنت:
(http://iucn.org/themes/ssc/index.htm)

مجموعات التصنيف المتخصصة

يمكن الحصول على التفاصيل المتعلقة بالاتصال بالمجموعات التصنيفية المتخصصة الفردية التابعة للجنة بقاء الأنواع من الاتحاد العالمي لصون الطبيعة من خلال تفاصيل الاتصال وعنوان الاتحاد العالمي لصون الطبيعة على شبكة الإنترنت المذكور سابقاً.
vywtoljhjjkllkjjjjgggjkl

مجموعات التربية المتخصصة

المجموعة المتخصصة بإعادة التوطين

دكتور فريديريك لوني، رئيساً
السيد بريتبال سوري، مسؤول البرنامج
هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وتنميتها
صندوق بريد 45553
أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 971-2-693-4650
فاكس: 971-2-681-7361
بريد إلكتروني: FLaunay@erwda.gov.ae
PSoorae@erwda.gov.ae
الموقع على شبكة الإنترنت:
http://iucn.org/themes/ssc/programs/rsg.htm.

المجموعة المتخصصة للإكثار لأغراض الحفظ

دكتور أوليسيس إس. سيل، رئيساً
الاتحاد العالمي لصون الطبيعة / لجنة حفظ النوع
مكتب برنامج المجموعة المتخصصة للإكثار لأغراض الحفظ
12101طريق جوني كايك ريدج
أبل فالي، مينيسوتا 55124
الولايات المتحدة الأميركية
هاتف: 952-997-9800
فاكس: 952-432-2757
بريد إلكتروني: office@cbsg.org
الموقع على شبكة الإنترنت: hppt://www.cbsg.org

المجموعة البيطرية المتخصصة

د.وليام ب. كاريش، نائب الرئيس
رئيس قسم - برنامج البيطرية الميدانية
جمعية حماية الحياة البرية

2300 الجادة الجنوبية
برونكس - نيويورك 10460 - الولايات المتحدة الأمريكية
هاتف: 5892-220-718+
فاكس: 7126-220-718+
بريد إلكتروني: wkaresh@wcs.org
د. ريتشارد كوك، نائب الرئيس
المساعد الفني - خبير بيطرية الحياه البرية - بيس علم الأوبئة - منظمة الوحدة الأفريقية
المكتب الأفريقي لموارد الحيوانات
صندوق بريد: 30786
نيروبي - كينيا
هاتف : 318068-2-254+
فاكس : 226565-2-254+
البريد الإلكتروني: richard.kock@oau-ibar.org

المجموعة المتخصصة بالأنواع العدوانية
دكتور ميك كلاوت، رئيساً
كلية العلوم البيئية والبحرية
جامعة أوكلاند، حرم تاماكي
بريد خاص 92019
أوكلاند
نيوزيلاندا
هاتف: 7599-373-9-64+
فاكس: 7042-373-9-64+
بريد إلكتروني: issg@auckland.ae.nz

أمانة سرّ اتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع الحيوانية والنباتية البريّة المهددة بالانقراض
15، شارع الأنيمون
1219شاتولين - جنيف
سويسرا
هاتف: 9140 / 9139-979-22-41+
فاكس: 3417-797-22-41+
بريد إلكتروني: cites@unep.ch
الموقع على الإنترنت: ww.cities.or